الأمم المتحدة

S/2007/123

مجلس الأمن

Distr.: General
6 March 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠٠٧، وأود أن ألتمس مساعدتكم الكريمة في أن يعمم كوثيقة من وثائق المجلس بيان مكتب وزير الدولة في جورجيا لحل الصراعات المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن قيام ما يسمى بوحدات إنفاذ القوانين الأبخازية بإطلاق النار على مظاهرة شعبية سلمية في منطقة الصراع في أبخازيا، جورجيا، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(توقيع) إيراكلي **ألاسانيا**
السفير
الممثل الدائم

080307 080307 07-25978 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان مكتب وزير الدولة في جورجيا لتسوية الصراعات

في ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، قامت ما يسمى بقوات إنفاذ القوانين الأبخازية، بينما كانت في المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بين نقطتي التفتيش شمالا ٢٠٢ و ٣٠٦، بإطلاق النار على مظاهرة شعبية سلمية لمجموعات من الطلاب الجورجيين والأبخازيين على السواء، كانوا يعربون عن رأيهم إزاء الانتخابات غير الشرعية التي جرت في ٤ آذار/مارس لتعيين البرلمان القائم بحكم الواقع والسياسة العدائية العنيفة التي ينتهجها النظام الانفصالي. ونتيجة لذلك، جرى اختطاف ٣ متظاهرين سلميين هم: غاشافا وروغافا وكارشيا. ولا يزال هؤلاء الأشخاص محتجزين بشكل غير قانوني، ووفقاً للجانب الأبخازي، لن يطلق سراحهم في وقت قريب.

وكانت الإجراءات السابقة الذكر تستهدف أي شكل من أشكال حرية التعبير عن الرأي؛ وهي أيضاً وسيلة لردع التقارب بين المجتمعين الأبخازي والجورجي وإعاقة عملية بناء الثقة. ويتنافى كل ما سبق بشكل مباشر مع المبادرات السلمية المقترحة من حكومة جورجيا ويبين مرة أخرى بوضوح النهج المدمر الذي يعتمده النظام الانفصالي تجاه عملية السلام.

ويعرب مكتب وزير الدولة عن أشد احتجاجه على هذا النوع من الاستفزاز. ويبرز هذا الحدث، الحاصل في المنطقة السفلى من مقاطعة غالي، مرة أخرى، سياسة التهويل المتبعة إزاء السكان المحليين والقائمة على الممارسة المتمثلة في ارتكاب انتهاكات جسيمة جديدة لحقوق الإنسان؛ وكثيرا ما يتم ذلك بحرية بسبب عدم كفاءة حفظة السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة.

وتبرز هذه التطورات مرة أخرى ضرورة تنشيط عنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وتشغيل فروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة في سوخومي ومكاتب الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في منطقة غالي.

ويجب أن يعلم الجانب الأبخازي أن هذه الإجراءات تضر بشدة بالاتفاق الأولي بشأن مواصلة الحوار، الذي يعد حجر زاوية في عملية بناء الثقة والتسوية السلمية للصراع.

وقد أحال مكتب وزير الدولة لتسوية الصراعات رسالة ذات صلة إلى الممثل الخاص للأمين العام إلى جورجيا، جان أرنو. ونوجه نداءنا أيضاً إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومجموعة الأصدقاء المشاركين في تسوية الصراع، وكذلك إلى المنظمات الدولية العاملة في جورجيا، لتستعمل أي وسائل متاحة لإطلاق سراح السجناء فوراً وبدون شرط.